النشرة الربعية العدد السادس عشر

هيئة سوق رأس المال
Capital Market Authority

تنظيم .. تطوير .. رقابة

النشـــرة الربعية

العدد السادس عشر - الربع الثاني للعام 2022

كلمة العدد

براق النابلسي

مدير عام هيئة سوق رأس المال

كما جرت العادة، أقدّم لكم نشرة سوق رأس المال الربعية، ويغطي هذا العدد الربع الثاني من العام 2022. وتستعرض الهيئة من خلال هذه النشرة جهودها المستمرة في تنفيذ المبادرات والأنشطة كافة، لحماية المتعاملين في القطاعات التي تشرف عليها، والحفاظ على استقرار قطاعات سوق رأس المال وديمومتها.

تعمل الهيئة، بشكل مستمر، على الاستجابة للاستراتيجية الخمسية للأعوام 2021-2025. وانطلاقاً من أهدافها في تهيئة المناخ الملائم لتحقيق استقرار ونمو سوق رأس المال، وحماية حقوق المتعاملين والمستثمرين، قررت الهيئة منع المطلعين وأقاربهم من التداول على الورقة المالية إلى حين الإفصاح عن التقرير السنوي تطبيقاً لأحكام المادة (2) من تعليمات رقم (2) لسنة 2019، وذلك لعدد من الشركات المدرجة في بورصة فلسطين. وجاء هذا القرار استناداً إلى المادة (3/1/د) من نظام الإفصاح الساري لدى البورصة، التي تنص على أنه "يجب على الشركات المدرجة لدى السوق، الإفصاح للسوق عن البيانات المرحلية من خلال إعداد تقرير دوري (ربع سنوي) وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية".

كما نفذت الهيئة ونقابة الصحافيين الفلسطينيين، معمل الصحافة المالية في دورته الثالثة. وحمل المعمل عنوان التأجير التمويلي والشمول المالي في فلسطين، وذلك ضمن شراكة الهيئة مع الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي عبر وزارة المالية الفلسطينية.

وفيما يخص الشمول المالي، عقدت الهيئة وسلطة النقد، الاجتماع الأول لمجموعات عمل الشمول المالي بحضور أعضاء هذه المجموعات، التي تضم حوالي 70 عضواً من ممثلي مؤسسات القطاعين العام والخاص، ومؤسسات المجتمع المدني والأكاديمي ذات العلاقة بالشمول المالي. وهدف الاجتماع إلى إطلاق أعمال مجموعات عمل الشمول المالي الثلاث: تمكين المستهلك، المنتجات المالية المبتكرة، المشاريع الريادية والصغيرة والمتوسطة.

في الختام، نأمل أن تستمر الهيئة في جهودها لحماية وتنظيم وتطوير قطاعات سوق رأس المال، وتوفير المقومات الأساسية الكفيلة بتعزيز البنية التشريعية والمهنية للقطاعات واستقرارها.

تطورات قطاعات سوق رأس المال

تطورات قطاعات سوق رأس المال > قطاع التأمين

بلغ عدد شركات التأمين المرخصة من قبل الهيئة عشر شركات مع نهاية الربع الثاني من العام 2022، وقد سجلت المحفظة التأمينية انخفاضاً خلال الربع الثاني من العام 2022 عن سابقه نسبته 12%، ونمواً نسبته 7% مقارنةً مع الربع المناظر من العام 2021. ويأتي ذلك في سياق التذبذب الطبيعي لإجمالي أقساط التأمين المكتتبة ما بين الأرباع. من جهة أخرى، شهد إجمالي استثمارات شركات التأمين انخفاضاً نسبته 3% عن الربع السابق، ونمواً نسبته 12% مقارنة مع نهاية الربع المناظر، كما لم يشهد صافي التعويضات المتكبدة نهاية الربع الثاني من العام 2022 نمواً مقارنةً مع الربع السابق، في حين شهد نمواً نسبته 13% مقارنةً مع الربع المناظر من العام 2021.

جدول 2: بعض المؤشرات المالية لقطاع التأمين في فلسطين (مليون دولار)

البيان	الربع الثاني 2021	الربع الأول 2022	الربع الثاني 2022
إجمالي أقساط التأمين المكتتبة	91.7	111	97.9
صافي الأقساط المكتسبة	71.8	88.7	82.5
إجمالي استثمارات شركات التأمين	238.4	276.7	268
صافي التعويضات المتكبدة	(51.3)	(58.5)	(57.8)

يشير الجدول (3) إلى أهم المؤشرات التأمينية التي تعكس الأهمية النسبية لقطاع التأمين في الاقتصاد الوطني، حيث لا تزال مساهمة التأمين إلى الناتج المحلي الإجمالي متواضعة، حيث بلغت مع نهاية العام الماضي 2%، على الرغم من نمو هذه النسبة عبر الأعوام الثلاثة الماضية، إذ تشير هذه النسبة (نسبة الاختراق التأمينية) إلى إجمالي المحفظة التأمينية منسوبة إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. أما من حيث الكثافة التأمينية التي تشير إلى حصة الفرد من إجمالي المحفظة التأمينية، فقد شهدت نمواً عبر السنوات الثلاث الماضية لتصل مع نهاية العام 2021 إلى 68.6 دولار أمريكي.

جدول 3: انتشار الخدمات والمنتجات التأمينية

العام	نسبة الاختراق التأمينية	الكثافة التأمينية (دولار أمريكي)
2019	1.8%	60
2020	1.95%	58.7
2021	2%	68.6

يوضح الشكل (5) أن محفظة التأمين ما زالت تشهد تركزاً كبيراً لصالح تأمين المركبات الذي بلغت نسبته 66% من إجمالي المحفظة التأمينية في نهاية الربع الثاني من العام 2022، يليه التأمين الصحي بنسبة 12%. كما يلاحظ من الشكل (6) أن هناك تركزاً واضحاً في الحصص السوقية بين شركات التأمين، حيث تستحوذ أربع من أصل عشر شركات عاملة في القطاع على نحو 63% من إجمالي الأقساط المكتتبة في قطاع التأمين الفلسطيني، وذلك في نهاية الربع الثاني من العام 2022.

شكل 5: توزيع مكونات محفظة التأمين حسب منتجات قطاع التأمين كما هو في نهاية الربع الثاني 2022

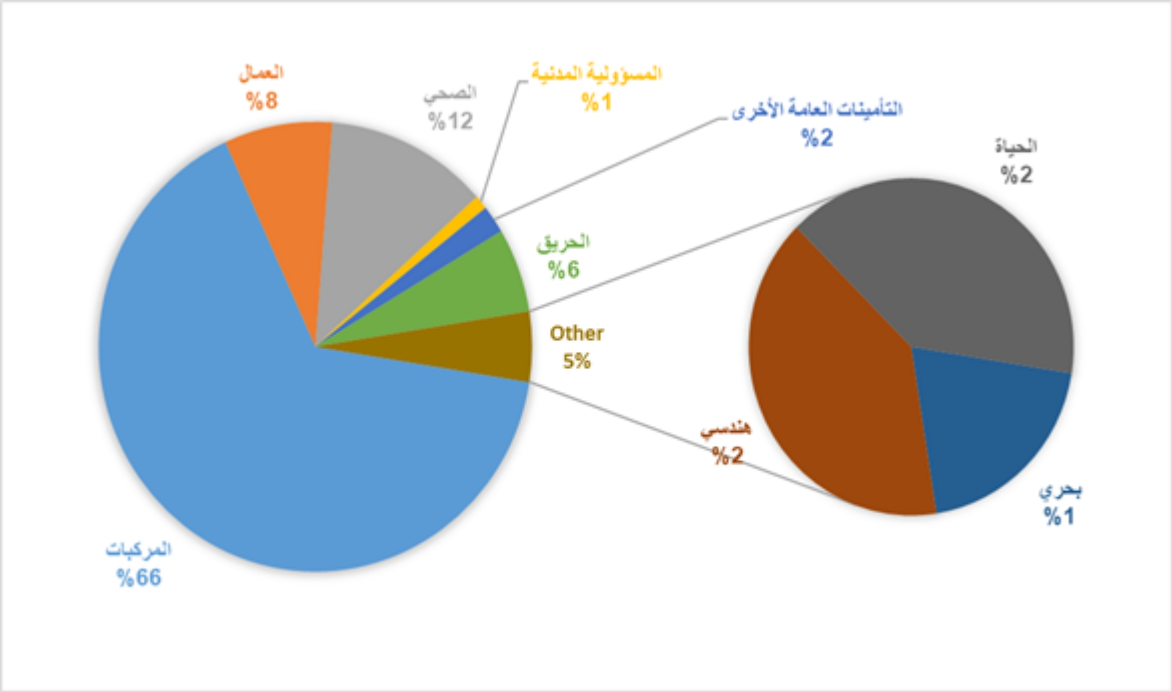

شكل 6: توزيع محفظة التأمين وفقاً للشركات العاملة في فلسطين كما هو في نهاية الربع الثاني 2022

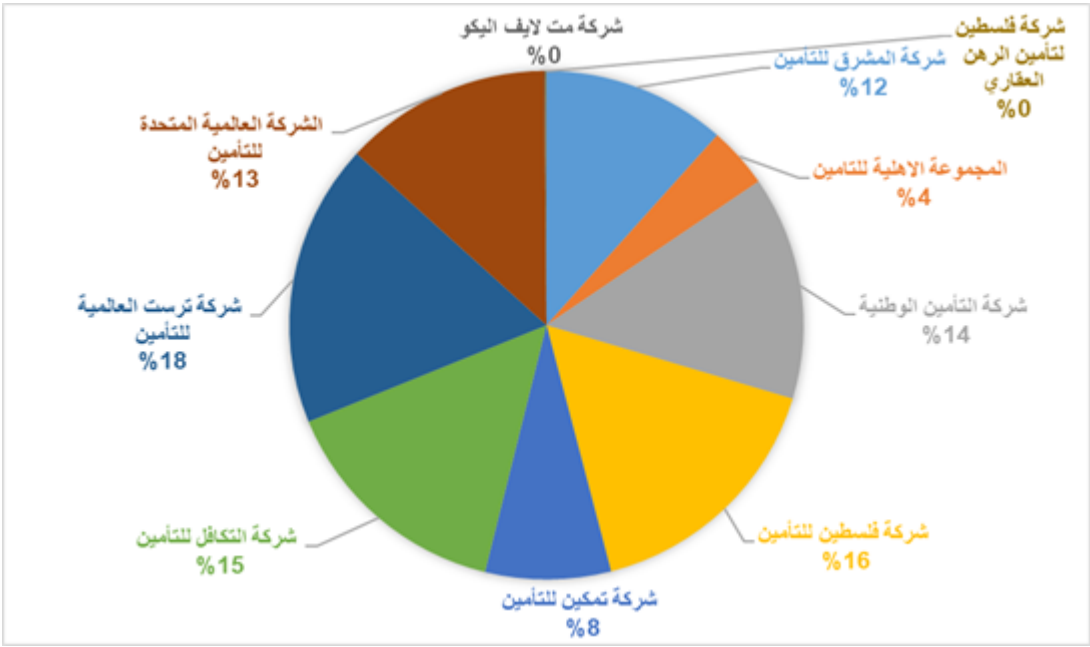

تطورات قطاعات سوق رأس المال > قطاع التأجير التمويلي

المقارنة السنوية: تعمل في فلسطين 9 شركات تأجير تمويلي مرخصة من قبل هيئة سوق رأس المال كما في نهاية العام 2021. وشهد أداؤها ارتفاعاً ملحوظاً مع نهاية العام 2021، إذ بلغ عدد العقود 1,900 عقد بإجمالي استثمار قيمته 102.2 مليون دولار، ويمثل هذا ارتفاعاً قدره 39.3% و48.3% في عدد وقيمة العقود على التوالي مقارنةً بالعام 2020. ويعزى الارتفاع الملحوظ والمشار إليه، إلى عودة الحياة الاقتصادية إلى طبيعتها، حيث شهد العام 2020 العديد من الإغلاقات بهدف الحد من انتشار فيروس كورونا، الذي أثر، بشكل سلبي، على أداء الشركات، وسبب انخفاضاً في حجم نشاطها في حينه (انظر الشكل 7).

شكل 7: تطور محفظة التأجير التمويلي بشكل سنوي

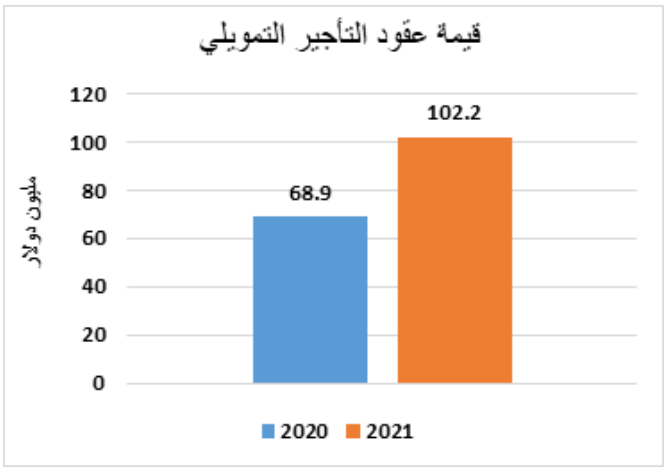

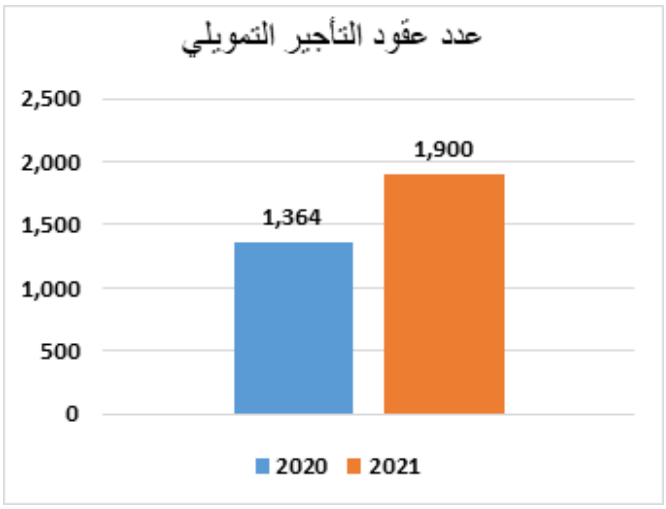

المقارنة الربعية: بلغ إجمالي استثمار العقود المسجلة لدى الهيئة حوالي 31.7 مليون دولار بواقع 655 عقداً في نهاية الربع الثاني من العام 2022 بانخفاض عن الربع الأول من العام 2022 نسبته 3.7% في عدد العقود، و9.9 % من إجمالي قيمة العقود. وبالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2021، يلاحظ ارتفاع عدد وقيمة العقود بنسبة 31.5% و25% على التوالي (انظر الشكل 8).

شكل8: تطور محفظة التأجير التمويلي بشكل ربعي

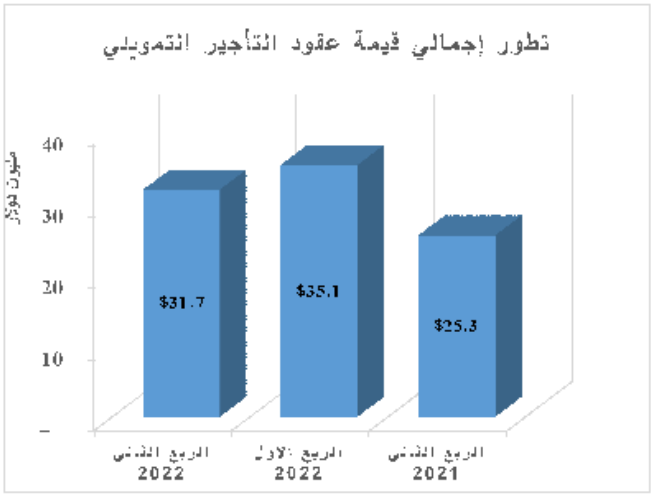

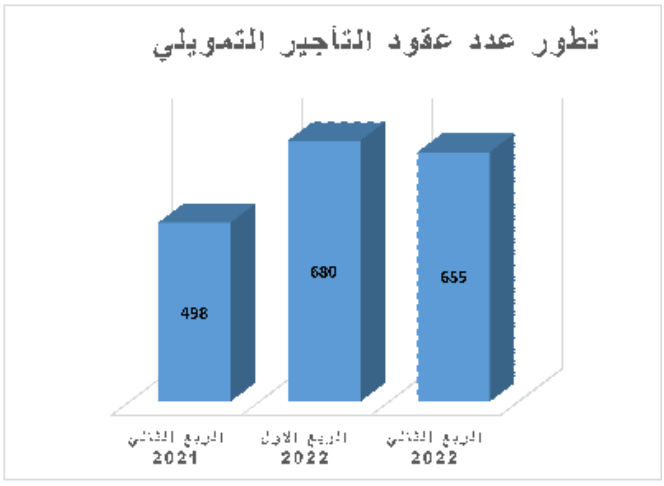

لا يزال هناك تركز عالٍ في عدد عقود التأجير التمويلي في محافظة رام الله والبيرة، حيث احتلت ما نسبته 36.9% من إجمالي عدد عقود التأجير التمويلي في الربع الثاني من العام 2022، تلتها محافظة نابلس بنسبة 13.1% ثم محافظة الخليل بنسبة 12.4 % ثم محافظة جنين بنسبة 9.5%. أما باقي المحافظات، فشكلت ما نسبته 28.1% من عدد العقود، مع العلم أن هناك استقراراً في توزيع هذه النسب على مدى السنوات السابقة لعوامل تتعلق بهيكلة الاقتصاد، وتركز الأعمال في بعض المحافظات (انظر الشكل 9).

شكل 9: التوزيع النسبي الجغرافي لعدد عقود التأجير التمويلي المسجلة في الربع الثاني 2022

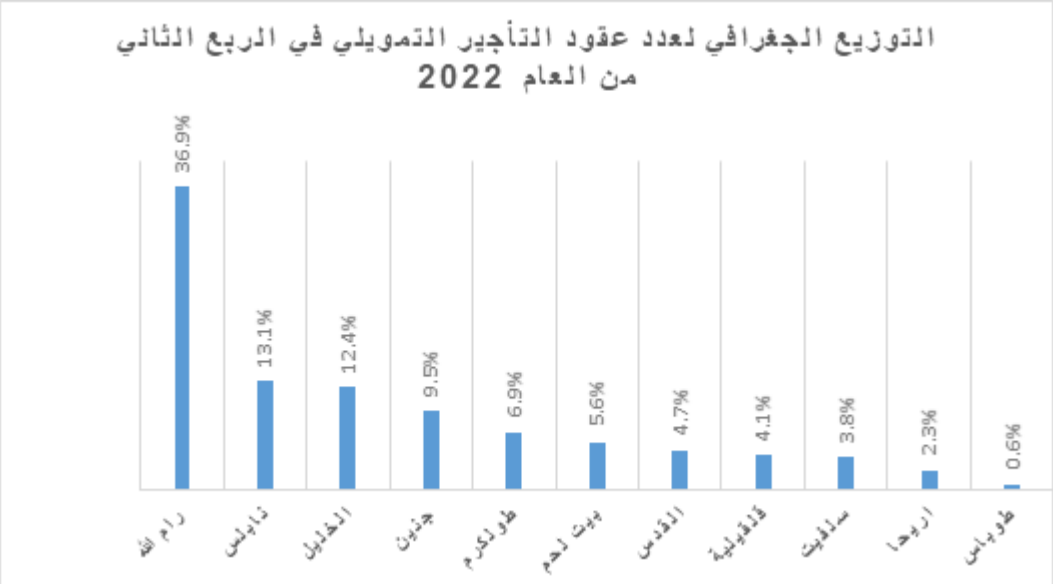

لا تزال المركبات للاستخدام الشخصي تستحوذ على الحصة الأكبر (60.42%) من إجمالي قيمة محفظة التأجير التمويلي نهاية الربع الثاني من العام 2022، ويعود السبب في ذلك إلى سهولة تسجيل ملكية المركبات في دوائر السير، وتدني مخاطرها من حيث وجود سوق ثانوية وإعادة حيازتها. أما المركبات للأغراض التجارية، فشكلت ما نسبته 36.83%، والمعدات الهندسة والشاحنات والمركبات الثقيلة شكلت 1.20% من إجمالي قيمة المحفظة، وفيما يخص المال المنقول (المعدات وخطوط الإنتاج وغيرها، بما لا يشمل المركبات) فبلغت نسبتها 1.55%، ويعود ذلك إلى ارتفاع مخاطر تمويلها مقارنة بالمركبات التي تسجل في دوائر السير (انظر الشكل 10).

شكل 10: توزيع مكونات إجمالي قيمة محفظة التأجير التمويلي حسب طبيعة المأجور في الربع الثاني 2022

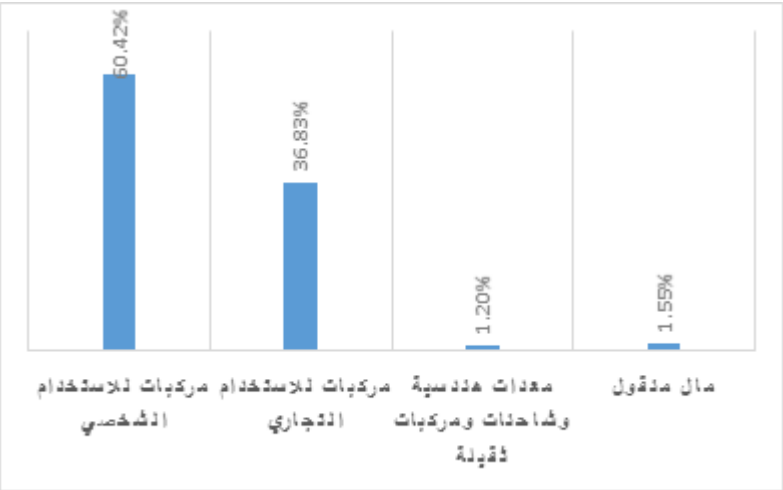

يلاحظ من الشكل رقم (11) أن 83% من عدد العقود المسجلة في الربع الثاني من العام 2022 تعود إلى أفراد، مع العلم أن هناك استقراراً في هذه النسبة، حيث بلغت 75% في الربع المناظر من العام 2021.

شكل 11: توزيع نسب فئات المستأجرين حسب عدد العقود في الربع الثاني من العام 2022

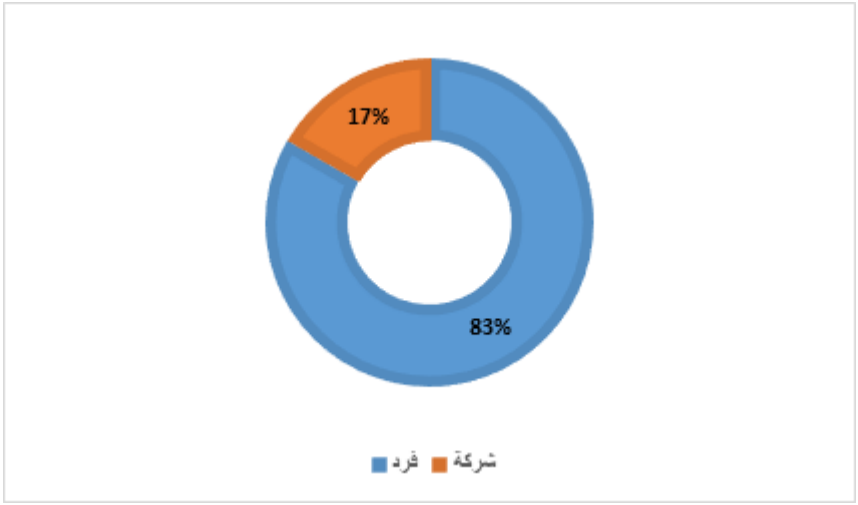

التوعية المالية

الأوراق المالية

التأمين

التأجير التمويلي

تمويل الرهن العقاري

الأوراق المالية

التأمين

التأجيرالتمويلي

تمويل الرهن العقاري

الأوراق المالية

التأمين

التأجير التمويلي

تمويل الرهن العاقاري

حملات وورش ولقاءات توعوية

□□□□□ □□□□□□ □□□□□□ □□□□□□ □□□□□ 2022

ضمن فعاليات اليوم العربي للشمول المالي للعام الحالي، أصدرت الهيئة تقريراً حول تحديات وفرص تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، وبخاصة في ما يتعلق بالقطاع المالي غير المصرفي.

وتناول التقرير مجموعة من التحديات التي واجهت تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في فلسطين، تمثلت في تداعيات سياسات الاحتلال المالية والاقتصادية، وبخاصة أزمتي المقاصة وتوقف الاحتلال عن توريد الضرائب التي يجنيها نيابة عن الحكومة الفلسطينية، حيث كانت الأزمة الأولى في العام 2019، والأزمة الثانية بداية العام 2020.

ونجم عن هاتين الأزمتين انقطاع رواتب موظفي القطاع العام، وانقطاع التحويلات المالية الحكومية، وعدم قدرة الحكومة الفلسطينية على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه موردي السلع والخدمات في القطاع الخاص، وأدى ذلك إلى تراجع حاد في احتياجاتهم الأساسية، أو الوفاء بالتزاماتهم التقاعدية، وبخاصة تلك المرتبطة بالقطاع المالي؛ مثل سداد أقساط القروض، أو أقساط وثائق التأمين، والأقساط الشهرية المترتبة على عقود التأجير التمويلي، وغيرها من الارتباطات المالية. وأدى ذلك إلى تراجع حجم الطلب الكلي في الاقتصاد الفلسطيني نتيجة لتراجع حاد في مستوى الدخل الفردي للمواطن الفلسطيني.

واستعرض التقرير الآثار الناجمة عن جائحة كورونا، حيث فرضت جائحة كورونا، التي بدأت في الربع الأول من العام 2020، أثاراً سلبية على مناحي الحياة كافة، وعلى دول العالم كافة، ولم يكن الاقتصاد الفلسطيني بمنأى عن تداعيات الجائحة كغيره من اقتصاديات باقي الدول، لا بل على العكس، كانت آثار الجائحة أكثر حدة، كون الاقتصاد الفلسطيني كان ولا يزال يعاني من تداعيات أزمتي المقاصة، إضافة إلى ضعف، بل غياب، أية أدوات تدخل للحكومة الفلسطينية لأسباب موضوعية، ومن أبرزها غياب أدوات التدخل في السياسة النقدية، أو آليات التيسير الكمي، أو أدوات السياسة المالية، نتيجة لعدم وجود عملة وطنية، كباقي الدول الأخرى.

كما أوصى التقرير بإجراء تقييم شامل لواقع الشمول المالي في فلسطين على ضوء ما تم تحقيقه وتنفيذه من الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في فلسطين، وفي ضوء المستجدات المستحدثة في واقع القطاع المالي واستخدامات التكنولوجيا المالية وتكنولوجيا التأمين، إضافة إلى إعادة دراسة الأهداف الاستراتيجية الواردة في استراتيجية الشمول المالي، والخطة التنفيذية الخاصة بها، وإجراء أية تعديلات تُوجبها نتائج عملية التقييم، بما يشمل إعادة دراسة الأولويات والاحتياجات.

للاطلاع على التقرير: اضغط هنا

الشمول المالي في فلسطين

يستمر العمل على مشروع إعادة تقييم الشمول المالي، وذلك مع بلوغ منتصف مدة تطبيق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي والممتدة ثماني سنوات ابتداءً من العام 2018. ومن المتوقع أن يكون نتاج عملية إعادة التقييم الوقوف على أهم الأولويات المستجدة والمعيقات التي واجهت تنفيذ الاستراتيجية وخطتها التنفيذية، وتعديل ما يلزم في الخطة، حيث ستعمل هيئة سوق رأس المال وسلطة النقد، بالتعاون مع المؤسسات الشريكة، على توسيع قاعدة العمل ضمن الرؤيا التي ستخرج بها من عملية إعادة التقييم. ومع سير عملية التقييم، لم يتوقف العمل، بل ما زالت الهيئة وسطة النقد تأخذان على عاتقهما، من واقع تكليف مجلس الوزراء لهما بقيادة الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، والمبادرات ذات العلاقة، رفع نسبة الشمول المالي من 36.4% إلى 50% مع نهاية العام 2025.

وفيما يلي نعرض أبرز إنجازات الهيئة في سبيل تعزيز الشمول المالي خلال الربع الثاني من العام 2022:

- **إثراء المناهج المدرسية بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم**

تم البدء بتنفيذ نشاط إثراء المناهج المدرسية بالمواد التوعوية ذات العلاقة بالتثقيف المالي اللازمة وفقاً للصف الدراسي المعني، بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم، والمسؤولة عن تنفيذ هذا النشاط، حيث تم تشكيل لجنة داخلية للعمل، وتحديد المراحل الرئيسية للمشروع، حيث سيتم البدء بتحديد الصفوف الدراسية المعنية والمناسبة، ومن ثم تحديد الجرعات الملائمة من المواد التوعوية المنوي طرحها في الصفوف المدرسية المحددة، وتطوير المواد تباعاً، ومن ثم تحديد القنوات الملائمة من أنشطة لا منهجية للتنفيذ من خلالها، حيث سيتم بناء خطة عمل متكاملة بالخطوات التنفيذية واعتمادها، وإطلاق العمل عليها خلال العام القادم. ومن المتوقع أن يحدث هذا النشاط أثراً مستداماً في جانب التوعية والثقافة المالية لدى المواطنين، حيث يستهدف الفئات العمرية الصغيرة، ما من شأنه زرع الثقافة المالية في عمر مبكر، وبالتالي تقديم المصادر التعليمية الملائمة التي تضمن لهم التأهيل المناسب للتعامل مع شؤونهم المالية مستقبلاً.

- **إطلاق مهام مجموعات عمل الشمول المالي الجديدة**

عقدت اللجنة الفنية الاجتماع الأول لمجموعات عمل الشمول المالي بعد عملية إعادة الهيكلة التي تم دمج المجموعات الست السابقة فيها، لتصبح ثلاث مجموعات متخصصة كالتالي:

- مجموعة عمل "المشاريع الريادية والصغيرة والمتوسطة".
- مجموعة عمل "المنتجات المالية المبتكرة".
- مجموعة عمل "تمكين المستهلك".

وتم في الاجتماع الأول إطلاق أعمال المجموعات من خلال تعريف الأعضاء بأدوارهم ومهامهم وفقاً للشروط المرجعية المحددة والتمهيد للفترة القادمة، حيث ستتمحور مهام المجموعات في الفترة الحالية على الاندماج وتنفيذ المهام ذات العلاقة بعملية إعادة تقييم الشمول المالي، إضافة إلى المهام الأخرى المنصوص عليها في الشروط المرجعية. ومن الجدير ذكره، أنه قد شملت عضوية المجموعات كافة المؤسسات الحكومية والخاصة ذات العلاقة، إضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، لتكون المجموعات قادرة على تقديم مخرجات تعكس أطياف المجتمع كافة، وتشمل مصالح فئات المجتمع المختلفة كافة.

- **تنفيذ عملية إعادة تقييم منتصف المدة**

دخلت عمليات إعادة تقييم الشمول المالي حيز التنفيذ، حيث بعد تطوير الاستبيان الخاص بالمسح الميداني للشمول المالي من قبل كل من هيئة سوق رأس المال، وسلطة النقد ممثلة برئاسة اللجنة الفنية، وبالتعاون مع الفريق الفني لمعهد ماس الذي يضم خبراء دوليين في المجال، تم عرضه على لجان الشمول المالي الوطنية والفنية كافة، ومجموعات العمل، والأخذ بملاحظاتهم وصولاً إلى النسخة النهائية، وعليه باشرت طواقم الجهاز المركزي للإحصاء بتنفيذ المسح الميداني الشامل.

وفي السياق نفسه، يتم التحضير لمسح جانب العرض الذي يشمل مقدمي الخدمات المالية، إضافة إلى الجهات الرقابية على المؤسسات المالية، ومقابلات المجموعات البؤرية المتخصصة بمواضيع محددة. ومن المتوقع أن يكون للدراسة المسحية الشاملة لواقع الشمول المالي في فلسطين، الدور الكبير في تقييم مسار تنفيذ الاستراتيجية، والتأكد من أنها تسير وفقاً لخطة العمل، التي سيكون من نتائجها اتخاذ الإجراءات والتعديلات اللازمة إن وجدت.

وتقوم اللجنة الفنية حالياً بتقييم ما تم تقديمه من قبل الخبراء بخصوص تطوير أدوات قياس ومؤشرات جديدة للشمول المالي في فلسطين، وبخاصة مع وجود وفرة أكثر في المعلومات من جانب العرض (المؤسسات المالية) مقارنة بما كان عليه خلال العام 2016، ما يتيح الفرصة لتركيز المسح على قياس الجوانب النوعية للشمول المالي (Qualitative)، مثل بعد الثقة في المنتجات والخدمات المالية، ورضا مستخدمي الخدمات المالية، كما تم ذكره في العدد السابق.

مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تهدف الهيئة إلى تهيئة المناخ الملائم لتحقيق استقرار ونمو رأس المال، وتنظيم وتطوير ومراقبة سوق رأس المال في فلسطين، وحماية حقوق المستثمرين. وانطلاقاً من مهامها وأهدافها الرامية إلى تحقيق الاستقرار في سوق رأس المال، ومن أجل تجنيب قطاعات سوق رأس المال مخاطر عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتي قد تهدد استمرار هذه القطاعات وتعريضها لمخاطر مالية وتشغيلية وقانونية وغيرها، واصلت الهيئة، مع بداية العام 2022، دورها في مواءمة الامتثال في تطبيق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وفق الآتي:

- استعداداً لعملية التقييم المتبادل لدولة فلسطين العام 2022، تم عقد العديد من اللقاءات والاجتماعات مع وحدة المتابعة المالية، وتزويدهم بالبيانات والإحصائيات لتعزيز الالتزام الفني وفعالية جهود الهيئة في مكافحة جريمتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- استكمالاً للتحضير لعملية التقييم المتبادل لمنظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تم عقد ورشة عمل "إعداد الإحصائيات والمعلومات اللازمة لعملية التقييم المتبادل"، وذلك في المدرسة الوطنية-أبو شخيدم في 13/4/2022، بمشاركة 12 موظفاً من الهيئة.
- الرد على كافة الاستفسارات الواردة للهيئة من فريق خبراء التقييم المتبادل، وذلك انسجاماً مع متطلبات الالتزام الفني.
- تم عقد اجتماع من خلال تطبيق (zoom) مع خبراء من البنك الدولي، وذلك للتدريب على برنامج التقييم المتبادل لدولة فلسطين.

إصدار التعليمات والتعاميم:

التعاميم الصادرة عن الهيئة من شأنها رفع كفاءة وتعزيز قدرة الشركات على مواجهة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، واتباع النهج القائم على المخاطر في الكشف عن المعاملات المشبوهة، وتم إصدار العديد من التعاميم في الربع الثاني من العام 2022، وجاءت على النحو التالي:

- تعميم القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي، وبلغ عددها 3.
- تعميم الدول عالية المخاطر والمحظور التعامل معها ونشرها على موقع الهيئة.

جولات تفتيش مختصة وإعداد سجلات مخاطر:

- منذ بداية الربع الثاني من العام 2022، قامت كل من الإدارة العامة للأوراق المالية بـ 5 جولات تفتيش مختصة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مبنية على المخاطر، وذلك استناداً إلى خطة تشغيلية معتمدة على سجل المخاطر المحدث في نهاية العام 2021، وذلك بهدف التحقق من مدى امتثال الشركات الخاضعة لرقابة وإشراف هيئة سوق رأس المال للقانون والتعليمات والتعاميم والتشريعات الخاصة بعمليات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما أنهت الإدارة العامة للتأجير التمويلي 4 جولات تفتيش مختصة، والعمل جارٍ على إجراء المزيد خلال هذا العام للقطاعات كافة الخاضعة لرقابة الهيئة وإشرافها.

طلبات التعاون المحلية:

- قامت الهيئة بالرد على الاستفسارات والطلبات الواردة من وحدة المتابعة المالية والبالغ عددها خلال الربع الثاني 5.

- الرد على الكتب الواردة من مكتب النائب العام والبالغ عددها 5 كتب.
- تم الرد على 3 كتب واردة من محكمة جرائم الفساد.
- تم الرد على الكتب الواردة من دوائر التنفيذ وقرارات المحاكم، والبالغ عددها 11.

أخبار وقرارات هيئة سوق رأس المال

إطلاق أعمال مجموعات عمل الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي

عقدت الهيئة وسلطة النقد الاجتماع الأول لمجموعات عمل الشمول المالي، بحضور أعضاء هذه المجموعات التي تضم حوالي 70عضواً من ممثلي مؤسسات القطاعين العام والخاص، ومؤسسات المجتمع المدني والأكاديمي ذات العلاقة بالشمول المالي.

وهدف الاجتماع إلى إطلاق أعمال مجموعات عمل الشمول المالي الثلاث: تمكين المستهلك، المنتجات المالية المبتكرة، المشاريع الريادية والصغيرة والمتوسطة، المناط بها المساهمة في تطبيق استراتيجية الشمول المالي وأهدافها المحددة في خطة عمل الاستراتيجية.

وتم خلال الاجتماع تقديم ملخص لآخر مستجدات تطبيق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، وأهم الإنجازات التي تم تحقيقها خلال الفترة السابقة، كما تمت مناقشة إعادة تقييم الشمول المالي في فلسطين وإجراء المسح الميداني الشامل الذي سيتم تنفيذه خلال العام الحالي 2022.

هيئة سوق رأس المال تطلق معمل الصحافة المالية بنسخته الثالثة

أطلقت هيئة سوق رأس المال ونقابة الصحافيين الفلسطينيين، يوم الثلاثاء 28 حزيران 2022، معمل الصحافة المالية في دورته الثالثة.

وحمل المعمل عنوان التأجير التمويلي والشمول المالي في فلسطين ضمن شراكة الهيئة مع الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي عبر وزارة المالية الفلسطينية.

واستمرت فعاليات المعمل يومين بمشاركة مجموعة من الصحافيين الاقتصاديين، وممثلي شركات التأجير التمويلي في فلسطين.

وتناول البرنامج التدريبي خصائص وفرص وتحديات القطاع المالي غير المصرفي، التي عرضها مدير عام الإدارة العامة للشؤون المالية والإدارية أيمن الصباح، فيما قدمت لينا غبيش مدير عام الإدارة العامة للتأجير التمويلي وتمويل الرهن العقاري قراءة إحصائيات التأجير التمويلي، وقدمت نسرين جرار مدير دائرة الترخيص في الإدارة العامة للتأجير التمويلي وتمويل الرهن العقاري تعريفاً بالتأجير التمويلي، بينما قدم محمد بواطنة مدير دائرة التفتيش والتحليل المالي في الإدارة العامة للتأجير التمويلي وتمويل الرهن العقاري مداخلة حول الأهمية الاقتصادية للتأجير التمويلي.

كما تناول البرنامج طرح نماذج صحافية محلية وعربية حول قطاع التأجير التمويلي، وتطبيقات عملية لإعداد تقارير صحافية قدمه الصحافي الاقتصادي أيهم أبو غوش، والصحافي الاقتصادي محمد الرجوب.